

دور الموارد الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر- بلدية الزبوجة ولاية الشلف أنموذجاً-

The role of tax resources in financing the budget of local communities in Algeria - The -municipality of Zbowja, The State of Chlef as a model

جميلة بغداوي / مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية جامعة الشلف، أستاذة محاضرة " أ " ،

d.beghdaoui@univ-chlef.dz

براهيم بوكرشاوي ، جامعة الشلف، دكتوراه علوم أستاذ مؤقت، b.boukerchaoui@univ-chlef.dz

سماعين عيسى، مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي جامعة الشلف، أستاذ محاضر "أ"،

s.aissa@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2022/04/10

تاريخ المراجعة: 2022/02/08

تاريخ الإيداع: 2022/01/17

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية سواء تعلق الأمر بالجباية المحصلة لفائدة ميزانية البلدية أو لفائدة الجماعات المحلية بالإضافة إلى الجباية المحصلة بالاشتراك بين الدولة والجماعات المحلية، وهذا بالإسقاط على بلدية الزبوجة بولاية الشلف.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية هذه البلدية تعتبر جد متواضعة، ولم ترقى إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى المقومات الطبيعية التي تزخر بها هذه البلدية، الأمر الذي يتطلب توجيه المزيد من الاهتمام إلى هذا المورد باعتباره الحل الأمثل لمشاكل التمويل المحلي التي تعاني منها الجماعات المحلية.

الكلمات المفتاحية: الجباية المحلية ، الضرائب، الجماعات المحلية، الميزانية، بلدية الزبوجة.

تصنيف JEL: H2 ، H61 ، H71 .

Abstract

This study aims to shed light on the extent to which local taxation contributes to financing the budget of local authorities, and this is by projecting on the municipality of Zabouja in the state of Chlef.

The study concluded that the contribution of local collection in financing the budget of this municipality is considered very modest. It did not live up to the required level in view of the natural resources that this municipality possesses, This requires more attention to be paid to this resource as the ideal solution to local financing problems that afflict local communities.

Key words: Local collection, taxes, local authorities, budget, Zabouja municipality.

Jel Classification Codes : H2 ، H61 ، H71

- توطئة (مقدمة):

تلعب الجماعات المحلية دورا بارزا في حياة المجتمع وتسيير شؤونه في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكي تقوم الجماعات المحلية بدورها لا بد لها من الحصول على إيرادات من أجل تغطية أعبائها، ولذلك عملت الدولة على توفير مصادر تمويل تمكنها من القيام بعملية التنمية المحلية، وفي مقدمة هذه المصادر تأتي الجباية المحلية التي حظيت باهتمام السلطات المحلية والمركزية، نظرا لدورها الهام والفعال في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وذلك قصد إشباع حاجات المواطنين وضمان السير الحسن للمرافق العمومية، ولهذا فقد قامت الدولة بعد الاستقلال بإصلاح المنظومة الجبائية بحيث أدخلت عليها تعديلات مما ساهم في توسيع الوعاء الضريبي، بحيث شمل مكانا لم يسبق استغلالها، وتوجد حاليا عدة أنواع من الضرائب المحلية منها ما يحصل كليا للجماعات المحلية دون سواها ومنها ما يحصل جزئيا بين الصناديق المختلفة والدولة والجماعات المحلية، ولكن بالرغم من مجهودات السلطات الحكومية في مجال إصلاح المنظومة الجبائية إلا أن هذا الجهاز لم يرق بعد لمستوى النظام الجبائي الفعال، وهذا راجع لعدة اعتبارات منها نقائص في الموارد المالية والبشرية وكذا أسباب متعلقة بالمكلفين وتملصهم من دفع المستحقات لإدارة الضرائب بطرق مشروعة وغير مشروعة، كل هذا أثر سلبا على حصيلة الجباية المحلية مما جعل السلطات الحكومية تعمل على تعبئة الموارد العائدة للجماعات المحلية ومحاولة تحسين التسيير في الإدارة المحلية بهدف تحقيق تنمية محلية متينة، ولا يتحقق ذلك إلا بتظافر الجهود لجميع الأطراف الفاعلة وتكامل الأجهزة لأجل الرفع من حصيلة الجباية المحلية ومحاولة القضاء على العجز الهيكلي في ميزانية أغلب البلديات، ومنه يتمثل الإشكال الذي سنعمل على معالجته في هذه الورقة البحثية في السؤال المحوري التالي: ما مدى مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية ؟

فرضية البحث: بالرجوع إلى الدراسات العلمية السابقة وبناء على واقع النظام الجبائي الجزائري فإن الباحثين قاموا بصياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

- تعتبر الضرائب موردا هاما في تمويل ميزانية الجماعات المحلية.

أهداف البحث:

- تغيير النظرة السلبية الشائعة عن الضريبة والتأكيد على أهميتها التنموية؛
- تسليط الضوء على أهم الضرائب المحلية؛
- التعرف على الأهمية النسبية للجباية المحلية من ضمن باقي المصادر المالية للجماعات المحلية؛
- تحليل مكونات الجباية المحلية لبلدية الزبوجة ومدى مساهمتها في تغطية النفقات وصولا إلى تقديم بعض الاقتراحات والافتراضات بهذا الشأن.

أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الدور الذي تؤديه الضرائب في تحقيق المنفعة العامة من خلال مساهمتها الفعالة في تمويل ميزانية الجماعات المحلية ومن ثم في تحقيق التنمية المحلية.

منهج البحث: نظرا لخصوصية موضوع الدراسة وأهميته فقد تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل، حيث استخدمنا أداة الوصف في توضيح مفهوم الجماعات المحلية وإبراز خصائصها ومكوناتها وكذلك في إبراز مكونات الجباية المحلية، أما أداة التحليل فقد استخدمت في تحليل تطور الموارد الجبائية لبلدية الزبوجة ولاية

الشلف خلال الفترة (2016- 2020). وقد تم ذلك بالاعتماد على عدد من المراجع: الكتب، المقالات، المذكرات، وغيرها من المراجع المتاحة، والتي توصل إليها الباحثون عبر المسح المكتبي واستخدام شبكة الأنترنت.

حدود الدراسة: شملت الدراسة من حيث النطاق المكاني بلدية الزبوجة بولاية الشلف، أما من حيث النطاق الزمني فإن فترة الدراسة امتدت من سنة 2016 إلى غاية 2020.

و لمعالجة الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية والوصول إلى الأهداف المرجوة سنتعرض للمحاور التالية:

I- مدخل لدراسة الجماعات المحلية:

I-1- تعريف الجماعات المحلية:

يمكن تعريف الجماعات المحلية على أنها وحدات ترابية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث تتوفر على تنظيم إداري معين وأجهزة منتخبة وموارد بشرية ومالية مستقلة.

فالجماعة المحلية عبارة عن منطقة جغرافية تضم مجموعة سكانية معينة تنتخب من يقوم بتسيير شؤونها المحلية في شكل مجلس منتخب، وهذه الاعتبارات تعددت تسمياتها، فسميت باللامركزية الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي الذي تقوم عليه، كما سميت بالإدارة المحلية لتمييزها عن الإدارة المركزية ولأن نشاطها محلي وليس وطني، كما سميت بالجماعات المحلية للدلالة على نفس الفكرة، كما سميت بالمجالس المحلية المنتخبة لكونها تنتخب من جهازها التمثيلي من قبل السكان (فيدمة، 2012، صفحة 120).

I-2- خصائص الجماعات المحلية:

تتميز الجماعات المحلية بعدة خصائص منها:

I-2-1- اللامركزية الإقليمية:

تتميز الجماعات المحلية بالاختصاص الإقليمي، أين تباشر الهيئات اللامركزية صلاحياتها وشؤونها محلية في نطاق جغرافي معين، حيث تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية بما يترتب على ذلك من استقلال في القيام بالمصالح المحلية المخولة لها، حيث تخول الدولة للبلدية والولاية كامل الصلاحيات التي بإمكانها حل مشاكلها على إقليمها الجغرافي في جميع المجالات ذات المصلحة المحلية أو الجهوية (بابا عبد القادر، مكي عمارية، 2016، صفحة 260)، ومن أمثلتها مرافق المياه والكهرباء والمواصلات وغيرها.

I-2-2- الاستقلال الإداري:

إن مجرد وجود هيئات محلية تباشر ما يعهد به إليه من وظائف لا يكفي في الواقع لقيام نظام الإدارة المحلية، وإنما يجب بالإضافة إلى ذلك أن تكون هذه الهيئات المستقلة إدارياً عن الإدارة المركزية، بحيث يكون لها حق إصدار قرارات إدارية نافذة في حدود معينة دون أن تخضع في ذلك لأوامر السلطة المركزية وتوجيهاتها، كما أن هذا الاستقلال يعني أن يكون لتلك الهيئة دور رئيسي وفعال في إدارة مرافقها. (سيهام شباب، 2012، صفحة 29)

فاستقلال الجماعات المحلية يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى تكون مستقلة قانونية عن الإدارة المركزية مع بقائها خاضعة لمراقبة تلك الإدارة (نجد الصغير بعلي، 2004، صفحة 09)، حيث يستلزم لتكريس هذا الاستقلال أن تتمتع الجماعات المحلية بجهاز إداري مستقل يتولى

تنفيذ العمليات والنشاطات العائدة له، مما يعزز حرية القرار بعيداً عن تأثير السلطة المركزية ويساعد في تكوين إدارة ذاتية محلية تتمتع بالشخصية المعنوية تسمح لها بممارسة الاختصاصات المحددة لها.

I-2-3- الاستقلال المالي:

حيث انتهجت الجزائر النظام اللامركزي الذي يمنح صلاحيات للجماعات المحلية في إعداد ميزانية سنوية تكون مستقلة عن ميزانية السلطة المركزية تسمح لها بتغطية أعبائها، وبالتالي فالاستقلالية المالية تعني اكتساب الجماعات المحلية لإيرادات خاصة بها وتخصيصها لتحقيق الصالح المحلي عن طريق العقلانية في استعمال هذه الموارد من أجل إشباع حاجات المواطنين على الصعيد المحلي. (بابا عبد القادر، مكي عمارية، 2016، صفحة 262)

وعلى الرغم من أن الهيئات المحلية تتمتع بالاستقلال المالي في تسيير شؤونها، إلا أن السلطات المركزية تمارس عليها نوع من الرقابة أو الوصاية، ويكون نشاطها تحت إشراف الهيئات المركزية. (أيمن عودة المعاني، 2010، صفحة 36)

I-3- مكونات الجماعات المحلية:

تتمثل الجماعات المحلية في الجزائر في نموذجين هما البلدية والولاية:

I-3-1- البلدية:

هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون ولها إقليم واسم ومركز ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية (الشريف بن حبش، 2020، صفحة 15)، حيث تكفل البلدية بالإعمال العمرانية والصحية وتأمين الحاجات المدنية في المدن إضافة إلى قيامها بإنشاء المنتزهات والساحات والمذابح والمجاري وإنارة البلدة عبر الشوارع دون أن ننسى إنشاء الأسواق البلدية وتجهيزها إضافة إلى تأمين النظافة العامة (الشريف بن حبش، 2020، صفحة 08).

I-3-2- الولاية:

هي عبارة عن جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية تابعة للدولة (مُجد وليد العبادي، 1998، صفحة 02)، حيث يتم تسييرها من طرف جهاز منتخب من طرف المواطنين ويتجسد ذلك في المجلس الشعبي الولائي إضافة إلى الولي والجهاز التنفيذي المعين من طرف الإدارة المركزية.

حيث تنشأ الولاية باعتبارها دائرة إدارية غير مكرسة للدولة بقانون تصدره الهيئات الإدارية المركزية يحدد فيه اسم الولاية ومركزها الإداري وحدودها الإقليمية، وهي بذلك عبارة عن همزة وصل بين ما تحتاج إليه الهيئات الإدارية المحلية من جهة وبين الهيئات الإدارية المركزية من جهة أخرى.

II- مكونات الجباية المحلية

تتكون الضرائب المحلية في الجزائر من ضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية، وضرائب محصلة لكل من الدولة والجماعات والمحلية، وأيضاً ضرائب يتم تحصيلها للجماعات المحلية وبعض الصناديق، وسنفصل في ذلك في ما يلي:

II-1- الجباية المحصلة لفائدة البلدية دون سواها

وهي تشمل الضرائب والرسوم التي تذهب لتمويل ميزانية البلدية دون سواها وعلى رأسها الرسم العقاري، الرسم التطهيري والرسم الصحي على اللحوم.

II-1-1- الرسم العقاري:

يطبق الرسم العقاري سنويا على جميع العقارات المبنية وغير المبنية الموجودة فوق التراب الوطني سواء كانت مخصصة للاستعمال السكني أو التجاري أو الصناعي (أنظر المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم)، غير أنه تعفى من الرسم العقاري الملكيات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التعليمية والصحية ذات المنفعة العامة والأراضي التي تشغلها السكك الحديدية، والبنائات المخصصة للقيام بالشعائر الدينية بالإضافة إلى املاك العمومية التابعة للوقف وكذا تجهيزات المستثمرات الفلاحية (أنظر المادتين 250 و 251 من قانون الضرائب المباشرة)، ويتم حساب الرسم انطلاقا من القيمة الايجارية الجبائية المحددة حسب المتر المربع حسب المنطقة والمنطقة الفرعية في المساحة الخاضعة للضريبة (أنظر المادتين 250 و 251 من قانون الضرائب المباشرة).

II-1-2- رسم التطهير:

يؤسس رسم التطهير لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة لرفع القمامات المنزلية، حيث أن قانون المالية لسنة 2020 قام برفع معدلات رسم التطهير كما يلي:

جدول رقم (01): معدلات رسم التطهير القديمة والجديدة بعد صدور قانون المالية 2020.

تعيين الخل	الرسم القديم	الرسم الجديد
المحلات ذات الاستعمال السكني	بين 1000 دج و 1500 دج	بين 1500 دج و 2000 دج
المحلات ذات الاستعمال التجاري والمهني	بين 3000 دج و 12000 دج	بين 4000 دج و 14000 دج
الأرض المهيأة للتخميم والمقطورات	بين 8000 دج و 23000 دج	بين 10000 دج و 25000 دج
المصانع وما شابهها	بين 20000 دج و 130000	بين 22000 دج و 132000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادة 25 من قانون المالية لسنة 2020 المعدلة للمادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة.

II-1-3- الرسم الصحي على اللحوم:

يعد الرسم الصحي على اللحوم الضريبة الغير مباشرة الوحيدة التي تحصل بصفة كلية لفائدة البلدية التي تمت فيها عملية ذبح الحيوانات (الخيول، الابل، البقر، الماعز، الضأن،...)، حيث تحصله البلديات عن عمليات ذبح الماشية ويكون حسابه على أساس الوزن الصافي للحوم التي يتم ذبحها بمعدل 10 دج للكيلوغرام الواحد، مع تخصيص 1.5 دج لصالح الصندوق الخاص بحماية الصحة الحيوانية (المادتين 446 و 452 من قانون الضرائب غير المباشرة).

II-1-4- رسم الاسكان:

يفرض هذا الرسم على جميع المحلات ذات الاستعمال السكني أو المهني المتواجدة على تراب البلديات مقر الدائرة وكذا مجموع بلديات ولايات الجزائر عنابة قسنطينة ووهران، حيث حدد مبلغ الرسم بقيمة 600 دج سنويا للمحلات ذات الاستعمال السكني، و 1200 دج سنويا للمحلات ذات الاستعمال التجاري، وهو يقتطع من طرف

وكلاء شركات توزيع الكهرباء والغاز حسب دورية الدفع، كما انه يحصل لفائدة ميزانية البلدية بصفة كلية. (أنظر المادة 37 من قانون المالية لسنة 2016.)

II-2- الجباية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية

وهي تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تحصل لفائدة كل من البلدية والولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسب مختلفة.

II-2-1- الرسم على النشاط المهني:

يعتبر الرسم على النشاط المهني (TAP) ضريبة من الضرائب المباشرة التي أستخدمت بموجب قانون المالية لسنة 1996، وذلك بعملية إدماج كل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC)، حيث يستحق على رقم الأعمال المحقق من طرف المكلفين بالضريبة الذين لديهم منشأة مهنية دائمة في الجزائر ويمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح المهنية (المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم)، حيث يعتبر الرسم على النشاط المهني ضريبة محلية يتم توزيع حصيلته على الجماعات المحلية كما يلي:

جدول رقم (02): توزيع نسب الرسم على النشاط المهني:						الوحدة: %
البيان		حصة الولاية		حصة البلدية		حصة FCCL
		النسبة	المعدل	النسبة	المعدل	النسبة
معدل 01%		29	0,29	66	0,66	05
معدل 02%		29,5	0,59	65	1,30	05,5
معدل 03%		29,33	0,88	65,33	1,96	05,33

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة، تحديث 2020.

II-3- الجباية المحصلة لفائدة الدولة والجماعات المحلية

ويقصد بها تلك الضرائب التي تشترك فيها كل من الدولة والجماعات المحلية وتتمثل في كل من الضريبة الجزافية الوحيدة الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الأملاك وكذا قسيمة السيارات، دون أن ننسى الضريبة على المداخل التجارية.

II-3-1- الضريبة الجزافية الوحيدة

الضريبة الجزافية الوحيدة هي عبارة عن ضريبة تفرض على الأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 15 مليون دج (المؤسسات الصغيرة) بتطبيق معدل 05% بالنسبة لأنشطة إنتاج وبيع السلع و12% بالنسبة لباقي الأنشطة (المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم). ويتم توزيع حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (03): نسب توزيع الضريبة الجزافية الوحيدة.

الدولة	البلدية	الولاية	FCCL	هيآت أخرى
--------	---------	---------	------	-----------

البيان					
الضريبة الجزائرية الوحيدة	49%	40,25%	05%	05%	0,75%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادة 282 مكرر 5 من قانون الضرائب المباشرة.

II-3-2- الرسم على القيمة المضافة.

إن الرسم على القيمة المضافة (TVA) هو عبارة عن ضريبة غير مباشرة أُدخلت في إطار الإصلاح الجبائي الذي قامت به الجزائر في سنة 1992 خلفا للرسم الوحيد الاجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS)، حيث شرع في تطبيقها ابتداء من أول أبريل 1992 بموجب قانون المالية لسنة 1992، وهي تفرض عند إنفاق الدخل بتطبيق معدلين هما المعدل المخفض 09% والمعدل العادي بنسبة 19%. (المادتين 21 و 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال)

ويتم توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة سواء بالنسبة للعمليات المحققة عند الداخل أو بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (04): يبين نسب توزيع الرسم على القيمة المضافة.

البيان	الدولة	البلدية	FCCL
بالنسبة للعمليات المحققة عند الداخل	75%	10%	15%
بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد	85%	/	15%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادة 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

II-3-3- الضريبة على الأملاك

إن الضريبة على الأملاك تعتبر ضريبة مباشرة تفرض على مجموع الأملاك والحقوق والقيم التي يملكها كل من الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر وذلك بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر وخارجها وكذلك الأشخاص الطبيعيين الذين ليس لهم مقر بالجزائر ولكن لديهم أملاك في الجزائر، حيث نص قانون المالية لسنة 2020 على تطبيق الضريبة على الثروة التي تفرض على الأثرياء الذين تفوق ممتلكاتهم 100.000.000 دج (10 مليار سنتيم) بمعدل 01% (1000/01) فيما يخص الأملاك العقارية والمنقولة التي يحوزونها (العقارات، السيارات الفاخرة، اليخوت وسفن النزهة، طائرات النزهة، الخيول، التحف الفنية الثمينة، المجوهرات والأحجار الكريمة، الأثاث الفاخر، الودائع البنكية، ...)، حيث يتم توزيع حصيلة هذه الضريبة بين ميزانية الدولة وميزانية البلديات بنسب 70% و 30% على الترتيب (المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم).

II-3-4- قسيمة السيارات

هي عبارة عن رسم سنوي يؤسس باسم كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة مرقمة في الجزائر، حيث يتم حسابها حسب قوة المحرك من حيث عدد الأحصنة وكذا عمر السيارة إبتداء من سنة وضعها في السير (المادة 309 من قانون الطابع، تحديث 2020). ويتم توزيع حصيلتها كما يلي:

جدول رقم (05): يبين نسب توزيع حصيلة قسيمة السيارات.

البيان	الدولة	FCCL	الصندوق الوطني للطرق والسريعة
قسمة السيارات	50%	30%	20%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادة 309 من قانون الطابع.

II-3-5- الضريبة على المداخل العقارية

هي ضريبة تفرض على المداخل الإيجارية المتأتية من تأجير العقارات المبنية وغير المبنية مثل المساكن، المحلات التجارية والأراضي بشرط أن لا تكون تلك المداخل مدججة في أرباح مؤسسة تجارية، صناعية أو مهنة حرة. ويتم حسابها انطلاقاً من المبلغ الكلي للإيجار المقبوض من طرف المؤجر بتطبيق المعدلات التالية:

- معدل 07% بالنسبة للمداخل المتأتية من تأجير السكنات ذات الاستعمال الجماعي.
- معدل 10% بالنسبة للمداخل المتأتية من تأجير السكنات ذات الاستعمال الفردي.
- معدل 15% بالنسبة للمداخل المتأتية من تأجير المحلات ذات الاستعمال التجاري أو المهني.

ويتم اقتسام حصيلة الضريبة على المداخل الإيجارية مناصفة بين الدولة والبلديات التي يقع في محيطها العقار المؤجر (المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم).

III - دراسة تحليلية للموارد الجبلية لبلدية الزبوجة ولاية الشلف

للجباية المحلية دوراً هاماً في تمويل ميزانية البلديات حيث تمثل نسبة 90% من إجمالي الموارد المالية، فالمادة رقم 259 من الأمر رقم 67-24 الصادر في 18 جوان 1967 نصت على طبيعة الإيرادات التي يجب أن توضع تحت تصرف البلدية لتأدية وظائفها والمتمثلة في الضرائب المحلية والعائدة للبلديات دون سواها (بسمه عولي، 2020) ولإظهار دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية الزبوجة نستعرض العناصر التالية:

III-1- تقديم عام لبلدية الزبوجة:

تأسست بلدية الزبوجة سنة 1965 بموجب المرسوم رقم 65-246 المؤرخ في 30 سبتمبر 1965 وتقع على بعد 25 كلم شمال ولاية الشلف، يبلغ عدد سكانها 23000 نسمة، يحدها من الشمال بلدية بني حواء ومن الغرب بلدية الأبيض مجاجة ومن الشرق كل من بلدية بريرة وولاية عين الدفلى ومن الجنوب بلدية بني راشد، وتضم حوالي 22 بقعة. تعتبر منطقة الزبوجة من أقدم المناطق على المستوى الوطني، كما أنها تعتبر معقل من معاقل الثورة الجزائرية، وتشهد اليوم مقبرة بيضة الشماء على ذلك بحوالي 1000 شهيد (<https://radhwane.ahlamontada.com/t6->) (topic

III-2- دراسة تحليلية لميزانية بلدية الزبوجة:

سوف نقوم بتحليل مكونات ميزانية البلدية (الإيرادات والنفقات) لمعرفة الأهمية التي تحظى بها الضرائب المحلية من ضمن الإيرادات العامة ومدى تغطيتها للنفقات.

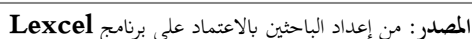
جدول رقم (06): تطور نفقات ميزانية بلدية الزبوجة للفترة 2016-2020.

النفقات	2016	2017	2018	2019	2020
سلع ولوازم	23266530	8990000	28900000.71	34457128	23685007.44
القيمة دج					

12.5%	24.95%	23.58%	10.45%	10.69%	النسبة	
19190128.07	12434653	12854100.28	10800000	24704559	القيمة دج	أشغال وخدمات خارجية
10.13%	9%	10.49%	12.55%	11.35%	النسبة	
19297397.00	14689452.68	10828000	10802140	20632640	القيمة دج	مصاريف التسيير العام
10.19%	10.63%	8.38%	12.55%	9.48%	النسبة	
58750603.00	52360105.68	49568353.39	41349590	74571018	القيمة دج	مصاريف المستخدمين
31.02%	37.91	40.44%	48.05%	34.26%	النسبة	
200000.00	200000	200000	200000	200000	القيمة دج	ضرائب ورسوم
0.10%	0.14%	0.16%	0.23%	0.09%	النسبة	
44991071.53	14821581.01	12057621.72	6361907	21740657.5 2	القيمة دج	منح واعانات
23.75%	10.73%	9.84%	7.39%	10%	النسبة	
5646316.89	714493.81	792176.10	635050	649574.00	القيمة دج	مساهمات وحصص
0.98%	0.52%	0.65%	0.74%	0.29%	النسبة	
17632050.92	8438547.32	7372189.22	6919293	51840800.1 0	القيمة دج	وأداءات لفائدة الغير
0.31%	6.11%	6.01%	8.04%	23.82%	النسبة	
					القيمة دج	الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار
-	500000	-	-	-	القيمة دج	أموال عقارية
-	0.36%	-	-	-	النسبة	
189392574.8 5	138115943.5	122572441.5	86057980	217605778. 6	القيمة دج	مجموع النفقات
100%	100%	100%	100%	100%	النسبة	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الميزانية الأولية للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020.

الشكل رقم (1): تطور نفقات بلدية الزبوجة خلال الفترة 2016-2020



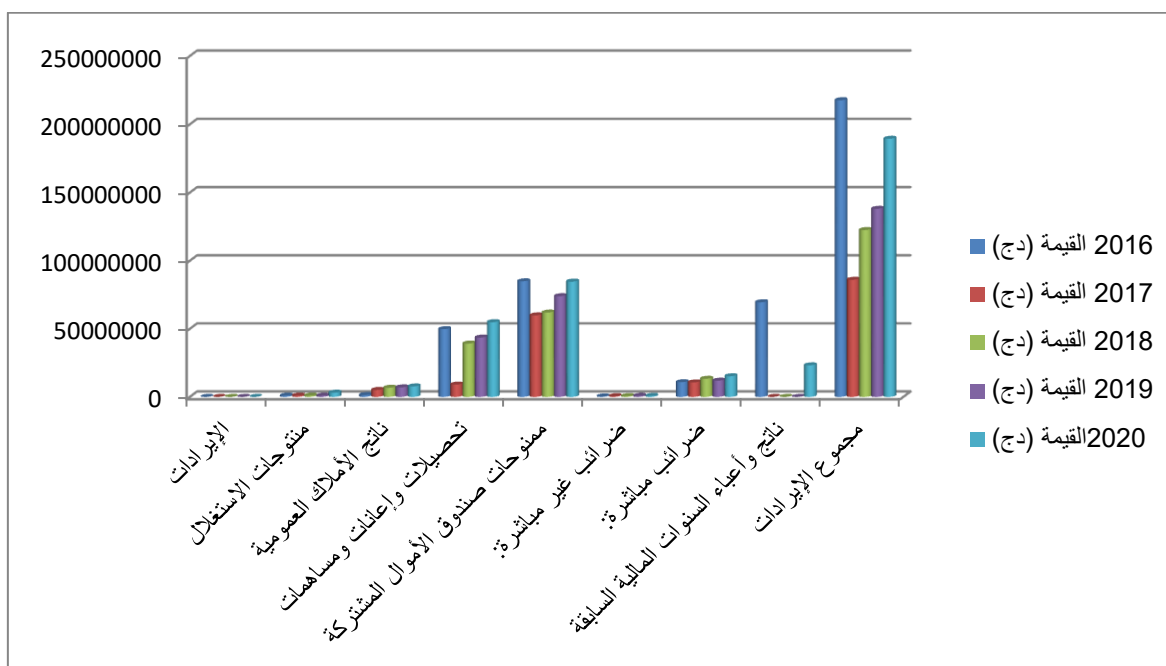
جدول رقم (07): تطور إيرادات ميزانية بلدية الزووجة للفترة 2016-2020.

الإيرادات	2020	2019	2018	2017	2016	
منتوجات الاستغلال	القيمة (دج)	3100000.00	900000	900000	920000	918504.35
	النسبة	%1.63	%0.65	%0.73	%1.07	%0.42
نواتج الأملاك	القيمة (دج)	7700000.00	7000000	6700000	5090000	1348600.00

العمومية	النسبة	%0.62	%5.91	%5.46	%5.04	%4.06
تخصيلات وإعانات ومساهمات	القيمة (دج)	49772162.00	9020000	39157251.50	43577976.5	54861551.50
	النسبة	%22.87	%10.48	%31.95	%53.56	% 28.97
ممنوحات صندوق الأموال المشتركة	القيمة (دج)	84954000.00	59869200	61954500	73974900	84663259.00
	النسبة	%39.04	%69.57	%50.54	37.91	% 44.70
ضرائب غير مباشرة:	القيمة (دج)	326538.00	542717	565419	782994	736936.00
	النسبة	%0.15	%0.63	%0.46	%0.57	% 0.39
ضرائب مباشرة:	القيمة (دج)	10797712.00	10616063	13295271	11880073	15150806.00
	النسبة	%4.96	%12.33	%10.84	%08.6	% 7.99
ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة	القيمة (دج)	69488262.25	-	-	-	23180022.35
	النسبة	%31.93	-	-	-	%12.24
مجموع الإيرادات	القيمة (دج)	217605778.6	86057980	122572441.5	138115943.5	189392574.85
	النسبة	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الميزانية الأولية للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020.

الشكل رقم (2): تطور إيرادات بلدية الزبوجة خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Lexcel

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الإيرادات الخاصة ببلدية الزبوجة عرفت هي الأخرى انخفاضا حادا بين سنتي 2016 و 2017 لتعرف بعدها زيادة معتبرة خلال باقي سنوات فترة الدراسة، حيث انخفضت من 217605778.6 دج سنة 2016 إلى 86057980 دج سنة 2017 ثم ارتفعت إلى 138115943.5 دج سنة 2019 ثم إلى 189392574.85 دج سنة 2020 وأن المتسبب الرئيسي في هذا الانخفاض هو ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة والذي انخفض من 69488262.25 دج سنة 2016 إلى 23180022.35 دج سنة 2020 بمعدل نمو سالب قدر بـ 66.64%، ولكن بالرغم من هذا الانخفاض في الإيرادات العامة إلا أن إيرادات الجباية المحلية عرفت زيادة معتبرة خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت الضرائب المباشرة من 10797712.00 دج سنة 2016 إلى 15150806.00 دج سنة 2020 مسجلة معدل نمو قدر بـ 40.31%، في حين انتقلت الضرائب غير المباشرة من 326538.00 دج سنة 2016 إلى 736936.00 دج سنة 2020 مسجلة معدل نمو قدر بـ 125.68% ولكن مع ذلك تبقى مساهمة الضرائب غير المباشرة في الإيرادات العامة ضعيفة بحيث لم تتعدى نسبتها طيلة سنوات الدراسة 0.63%، وهذا ما يعكس ضعف الجباية المحلية في تمويل ميزانية هذه البلدية.

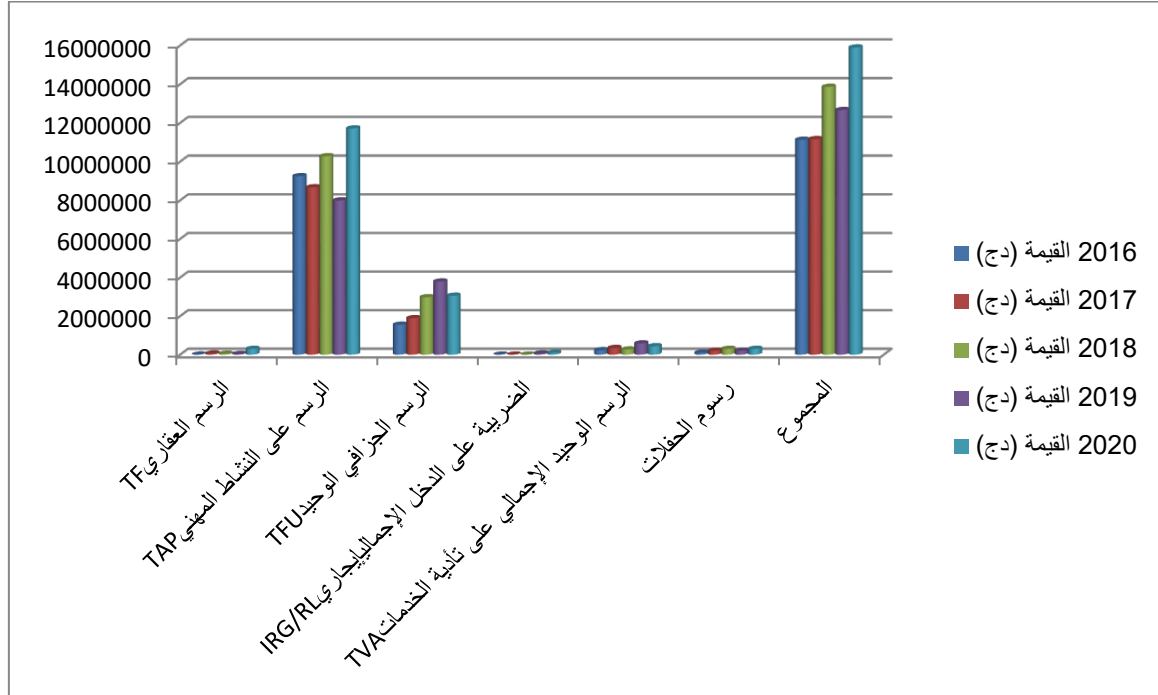
جدول رقم (08): تحليل تطور إيرادات الجباية المحلية لبلدية الزبوجة للفترة 2016-2020

معدل النمو للفترة 2016-2020	2020	2019	2018	2017	2016	إيرادات الجباية المحلية
الضرائب المباشرة						
الرسم	القيمة (دج)	3657.00	59102	48825	37800	296494.00
8007.57 %						

العقاري TF	النسبة (%)	%0.03	%0.53	%0.35	%0.29	%1.87	-
الرسم على النشاط المهني TAP	القيمة (دج)	9244023.00	8668379	10273031	7993833	11710730.00	%26.68
الرسم الجزافي TFU	النسبة (%)	83.09	77.68	74.11	63.13	73.71	-
الضريبة على الدخل الإجمالي IRG/RL	القيمة (دج)	1550032.00	1888582	2973415	3786547	3051680.00	%96.87
الضريبة على الدخل الإجمالي IRG/RL	النسبة (%)	13.93	16.92	21.45	29.9	19.21	-
الضريبة على الدخل الإجمالي IRG/RL	القيمة (دج)	-	-	-	61893	91902.00	-
الضريبة على الدخل الإجمالي IRG/RL	النسبة (%)	-	-	-	0.49	0.58	-
الضرائب غير المباشرة							
الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TVA	القيمة (دج)	226538.00	342717	265419	582994	436936.00	92.87%
الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TVA	النسبة (%)	2.036	3.07	1.91	4.6	2.75	-
رسوم الخفلات	القيمة (دج)	100000.00	200000	300000	200000	300000.00	%200
رسوم الخفلات	النسبة (%)	0.89	1.79	2.16	1.58	1.88	-
المجموع	القيمة (دج)	11124250	11158780	13860690	12663067	15887742	%42.82
المجموع	النسبة (%)	100	100	100	100	100	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية الأولية للسنوات: 2016، 2017، 2018، 2019 و 2020.

الشكل رقم (03): تطور الإيرادات الجبائية خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Lexcel

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن إيرادات الجباية المحلية قد عرفت نمو معتبرا خلال الفترة 2016-2020 بمعدل نمو قدر بـ 42.82%، وهذا ما يعكس اهتمام الدولة بالجبائية العادية بشكل عام والجبائية المحلية بشكل خاص منذ السداسي الثاني من سنة 2014 نتيجة تدهور أسعار المحرقات في الأسواق الدولية، وبالتالي تدهور إيرادات الجباية البترولية، وأن المساهم الأكبر في الجباية المحلية لبلدية الزبوجة هو الرسم على النشاط المهني TAP، والذي تجاوزت مساهمته في كل سنوات فترة الدراسة 63% والذي عرف زيادة قدرت بـ 26.68% خلال فترة الدراسة، ثم يأتي بعده الرسم الجزائي الوحيد TFU والذي عرف زيادة تجاوزت 96% خلال فترة الدراسة، كما أنه ساهم في الجباية المحلية بنسبة فاقت 13%، ليأتي بعده الرسم الوحيد الإجمالي لتأدية الخدمات، والذي ادرج ضمن ضريبة الرسم على القيمة المضافة TVA بموجب الإصلاح الجبائي لسنة 1992، والذي عرف نسبة نمو تجاوزت 92% خلال فترة الدراسة.

III - 3- مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات المحلية:

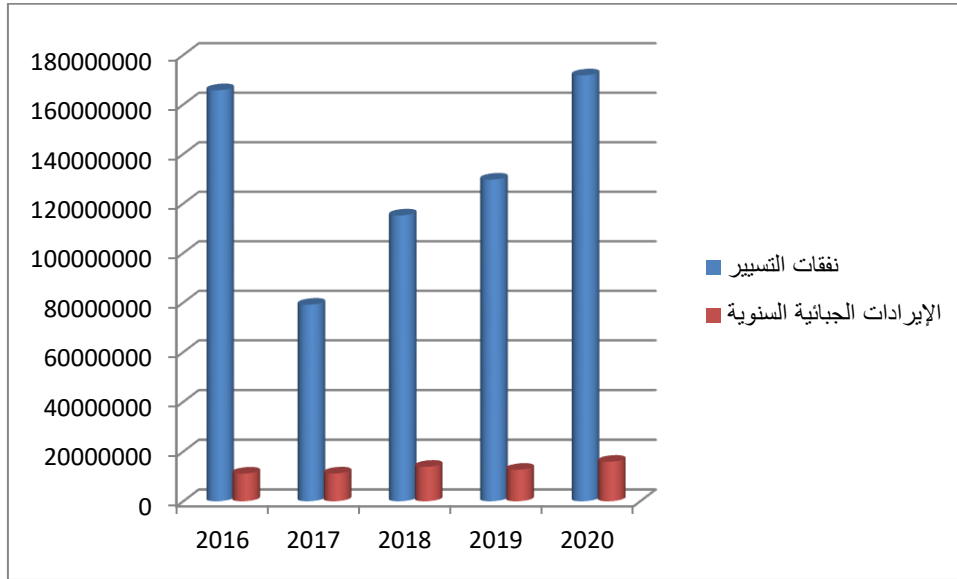
إن الدور الهام الذي تقوم به الجماعات المحلية في تسيير الأملاك وتسيير المصالح يتطلب وجود مصادر مالية متنوعة من أجل تغطية هذه النفقات (نسبة لعرج مجاهد، خيرة مجذوب، حنان قادة علي، 2016، صفحة 114) وفيما يلي سوف نحاول تحليل مدى مساهمة الجباية المحلية في تغطية هذه النفقات.

جدول رقم (09): الأهمية النسبية للإيرادات الجبائية في تغطية النفقات

السنوات	نفقات التسيير	الإيرادات		نسبة الإيرادات الجبائية إلى نفقات التسيير	نسبة الإيرادات الجبائية إلى إجمالي الإيرادات
		الإيرادات الجبائية السنوية	إجمالي الإيرادات السنوية		
2016	165764977.9	11124250	217605778.6	5.11%	6.71%
2017	79138687	11158780	86057980	12.97%	14.1%
2018	115200252.28	13860690	122572441.5	11.31%	12.03%
2019	129677396.18	12663067	138115943.5	9.17%	9.76%
2020	171760523.9	15887742	189392574.85	8.39%	9.25%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية الأولية للسنوات: 2016، 2017، 2018، 2019 و 2020.

الشكل رقم (04): مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية نفقات التسيير خلال الفترة (2016-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Lexcel

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية الزبوجة تضاغت خلال الفترة 2016-2017 حيث ارتفعت من 5.11% سنة 2016 إلى 12.97% سنة 2017، إلا أن هذا التحسن يعود بالدرجة الأولى إلى الانخفاض الكبير في النفقات خلال سنة 2017 بسبب سياسة التقشف المنتهجة من طرف الدولة نتيجة تدهور أسعار المحروقات نهاية سنة 2014 لتعرف تراجعاً مستمراً خلال الفترة 2017-2020 حيث تراجعت إلى 11.31% سنة 2018، ثم إلى 9.17% سنة 2019 ثم إلى 8.39% سنة 2020، وهذا ما يعكس الدور المتواضع للجباية المحلية في تمويل ميزانية هذه البلدية، أما فيما يخص نسبة تغطية الإيرادات الجبائية لنفقات التشغيل فقد عرفت هي الأخرى تضاغفاً خلال الفترة 2016-2017 حيث ارتفعت من 6.71% سنة 2016 إلى 14.1% سنة 2017، إلا أن هذا الارتفاع يعود بالدرجة الأولى إلى الانخفاض الكبير في النفقات خلال سنة 2017 وليس إلى تحسن إيرادات الجباية المحلية، ثم عرفت بعد ذلك تراجعاً مستمراً خلال الفترة 2017-2020 حيث تراجعت إلى 9.25% سنة 2020 وهذا ما يعكس ضعف مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانية التشغيل.

IV - خاتمة :

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إجراء دراسة تحليلية لميزانية الجماعات المحلية في الجزائر بالتطبيق على بلدية الزبوجة ولاية الشلف لتسليط الضوء على مدى مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية باعتبارها الحل الأمثل لمشاكل التمويل المحلي التي تعاني منها الجماعات المحلية، التي أصبح نجاحها مرهوناً بمدى نجاح هيكل التمويل المحلي الذي يشكل أحد المتطلبات الضرورية لتفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية. ومن خلال ما سبق يمكن تقديم حوصلة نتائج هذا البحث وتوصياته على النحو التالي:

النتائج:

- إن إشكالية القصور المالي التي تعاني منها الجماعات المحلية ترجع إلى عدم عدالة نسب توزيع الإيرادات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية الأمر الذي يفسح المجال لتدخل الأجهزة المركزية للنهوض بالتنمية المحلية؛

- أثبتت الدراسة عدم صحة الفرضية التي انطلقنا منها، حيث وجدنا أن مساهمة الجباية المحلية في تمويل ميزانية بلدية الزبوجة تعتبر جد متواضعة بحيث لم تتعدى نسبة 12.97% من إجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة بالرغم من المقومات الاقتصادية الهامة التي تزخر بها هذه البلدية؛
- أثبتت الدراسة عدم كفاية الإيرادات الجبائية في تغطية نفقات التسيير والتي لم تتعدى نسبة 14.1% خلال فترة الدراسة؛
- عدم التقدير الإحصائي الدقيق للموارد الجبائية، إذ يتم بطريقة عشوائية بالاعتماد على خبرة أعضاء المجلس الشعبي البلدي، والذين لا يتمتعون بدراية كافية بمجريات العمليات المالية، وهو ما تسبب في ضعف حصيله هذه الموارد؛

الاقترحات:

- تتوفر الجماعات المحلية على أملاك عقارية ومنقولة معتبرة يمثل استعمالها من طرف الآخرين لأغراض خاصة مصدرا ماليا، وعليه بات من الضروري أن تتخلى الدولة عن بعض الضرائب وتحولها للجماعات المحلية مثل الضرائب على الدخل، إضافة إلى إعادة النظر في الأقساط المخصصة للجماعات المحلية وعلى رأسها البلدية من الجباية المحلية، حيث أن النسب المطبقة حاليا لا تتناسب مع حجم المهام الموكلة لها، وهذا من شأنه تحسين الوضعية المالية للجماعات المحلية؛
- توجيه المزيد من الاهتمام بالجباية المحلية والتي تعتبر الحل الأمثل لمشاكل التمويل المحلي التي تعاني منها الجماعات المحلية عن طريق إحكام الرقابة على المكلفين والعمل على توسيع الأوعية الضريبية؛
- إعادة النظر في نسب توزيع الإيرادات الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية بصورة أكثر عدالة؛
- تدعيم الاستثمار المحلي وتشجيع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي إلى تحقيق عائدات مالية وزيادة التشغيل.

قائمة المراجع:

- 01- عبد الحق فيدمة، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، جامعة البليدة 2، 2012، ص 120.
- 02- بابا عبد القادر، مكي عمارية، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس بالمدينة، العدد 06، سبتمبر 2016، ص 260.
- 03- سهام شباب، إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية في إطار مدرسة الدكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2012، ص 29.
- 04- محمد الصغير بعلي، قانون الادارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 09.
- 05- بابا عبد القادر، مكي عمارية، مرجع سابق، ص 262.
- 06- أيمن عودة المعاني، الادارة المحلية، دار وائل، عمان، 2010، ص 36.

- 07- الشريف بن حبيش، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلديات، ص 15، مقالة على موقع الواب: تاريخ الاطلاع 2020/02/25.
- 08- الشريف بن حبيش، مرجع سابق، ص 16.
- 09- مُجَدّ وليد العبادي، الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والإشهار والتوزيع، 1998، ص 2 .
- 10- أنظر المادة 248 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2020.
- 11- أنظر المادتين 250 و 251 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2020.
- 12- أنظر المادتين 250 و 251 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2020.
- 13- أنظر المادتين 446 و 452 من قانون الضرائب غير المباشرة، تحديث 2020.
- 14- أنظر المادة 37 من قانون المالية لسنة 2016.
- 15- أنظر المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2020.
- 16- أنظر المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2020.
- 17- أنظر المادتين 21 و 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، تحديث 2020.
- 18- أنظر المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2020.
- 19- أنظر المادة 309 من قانون الطابع، تحديث 2020.
- 20- أنظر المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تحديث 2020.
- 21 - بسمّة عولمي، تقييم الجباية المحلية في الجزائر، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=1614> تاريخ الاطلاع 2020/02/04.
- 22 - متاح على الموقع الإلكتروني: <https://radhwane.ahlamontada.com/t6-topic>، تاريخ الاطلاع 2020/01/30.
- 23 - نسيمه لعرج مجاهد، خيرة مجدوب، حنان قادة علي، دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تحليلية لبلدية عين فزة تلمسان، مجلة دراسات جبائية، المجلد 3 العدد 1، 2016، ص 114.